اقتصاد

بعد الموافقة على استئناف منح القروض

مدير العقاري لـ«لوطن»: جاهزون لاستئناف الإقراض حتى لمن سدد نصف قرضه السابق

مدير الصناعي: مطلوب استثناء بعض الشروط من المركزي.. والمتعثرون لن يحصلوا على قروض جديدة

عبد الهادي شباط

بيّن مدير عام المصرف العقاري أحمد العلي لـ«الوطن» أن المصرف جاهز لاستئناف عمليات الإقراض في حال تم التوجيه بذلك من قبل المصرف المركزي وأنه لدى المصرف القدرة على منح القروض لجهة توفر الملاءة المالية ونسبة سيولة جيدة تسمح بمنح القروض، مبيناً أن أولويات الإقراض ستكون للقطاعات الإنتاجية والتنموية.

جاء ذلك تعليقاً على موافقة مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أول من أمس على خطة مصرف سورية المركزي المتعلقة باستئناف منح القروض من المصارف العاملة على أن يخصص ٥٠ بالمئة منها للتمويل والإقراض الإنتاجي في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية.

وحول إمكانية إعادة إقراض أصحاب القروض المتعثرة أكد العلي أن القانون ٢٦ نص على أن يمكن عودة منح القروض للمقترضين السابقين في حال تم تسديد أكثر من ٥٠ بالمئة من قيمة قروضهم السابقة وأنه في حال توافر هذه الشرط لا يوجد ما يمنع المقترضين السابقين من الاستفادة مرة أخرى من الاقتراض.

من جانبه بيّن مدير عام المصرف الصناعي قاسم زيتون لـ«لوطن» أن هناك بعض الشروط للمصرف المركزي من حيث المؤشرات الأساسية للعمل المصرفي لابد من استثنائها، منها أو العمل على موافقة هذه الشروط مع واقع المصرف وهو ما يتطلب رفع رأسمال المصرف من قبل وزارة المالية بما لا يتجاوز ٢ مليار ليرة.

وحول أولويات المصرف في منح القروض بين أنها سوف تكون بنسبة ١٠٠ بالمئة للقروض الإنتاجية وخاصة للمشاريع والمنشآت الصناعية التي تعتمد على منتجات زراعية، كما بين أنه لن يكون هناك عمليات إقراض للصناعيين المتعثرين لأن نظام العمليات لدى المصرف لا يسمح بذلك، وأن الأولوية هي للمشروعات الجديدة والتي تحتاج تمويلاً لانطلاقها ودخولها حيز الإنتاج.

وحول قيام المصرف بإنجاز تسويات حول بعض القروض المتعثرة بين زيتون أنه تمت مؤخراً تسوية عدد من القروض المتعثرة، وذلك بعد بدء اللجان المصرفية عملها لدى المصارف، وبقيم تتراوح ما بين مئات الملايين لبعضها وعشرات الملايين لقروض أخرى، وأنه شبه تقرر أن يقدم الصناعيون على تسديد ٥٠٪ من المبالغ المترتبة عليهم مقابل جدولة وتوزيع الجزء المتبقي من القرض على مدة زمنية تحددها قيمة القرض وظروف المقترض، مؤكداً أن هناك انعكاسات إيجابية لعمل اللجان، أهمها شعور المتعاملين بجدية الحكومة تجاه التعامل مع ملفات القروض المتعثرة وتحصيل أموال المصارف إضافة إلى زيادة اهتمام وجدية القضاء في التعامل مع القضايا المتعلقة بهذه القروض.

وأوضح أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة هي إجراءات بحق كل المتعثرين وأن العديد من هذه الإجراءات طالت أيضاً منهم خارج البلاد من المتعثرين عبر الحجوزات وخاصة الضمانات العقارية، مبيناً أن المصرف وصل إلى مرحلة متقدمة في التعامل مع الضمانات العقارية وإجراءات بيعها لجهة إعلان المزاد عن بعضها وتحديد مواعيد لمزادات أخرى.

ويشار إلى أن توظيفات المصرف سجلت نحو ٩٠ مليار ليرة في حين حقق المصرف سيولة بنسبة ٤٥ بالمئة على حين إن ودائع العقاري بلغت نحو ٢٥٤ مليار ليرة وأن معظم هذه المؤشرات تسمح للمصرف من العودة للإقراض واستئناف منح القروض السكنية وغيرها.

وفي المصرف التجاري السوري اكتفى أحد المدراء بالبيان أن المصرف ينتظر التعليمات الخاصة بعودة الإقراض من المصرف المركزي وأن الأولوية سوف تكون للمشاريع التشغيلية وربما الحال نفسه لدى المصرف التجاري كما هو في العقاري حيث تظهر معظم المؤشرات القدرة على استئناف منح القروض حيث وصلت نسبة السيولة لدى المصرف التجاري لحدود ٥٢ بالمئة ورأس المال لنحو ٧٠ مليار ليرة.

التجديد لعباس رئيسة لمجلس الشعب

وأنزور نائبها وانتخابات لأمانتي السر والمراقبين

هناء غانم

خصص مجلس الشعب جلسته التي عقدت بالأمس لانتخابات مكتب المجلس والتي فازت فيها هدية عباس بالتزكية، بعد أن أعلنت أمام النواب أنها رشحت نفسها وطالبت الأعضاء بسؤال هل من أحد يرشح نفسه كانت النتيجة أنه ليس من مرشح، كما فاز النائب نجدة أنزور بالتزكية لمنصب نائب لرئيس المجلس لعدم ترشح أي من الأعضاء.

وطالبت رئيسة المجلس بالترشح لمنصب أميني السر، وترشح النواب رامي الصالح وخالد عبود وجرجس الشنور، وكان أحد النواب قد أكد ضرورة أن يتم فرز الأوراق التي تم توزيعها للنواب تحت القبة حتى لا يقال إنه تم تغييرها، وبعد إجراء الانتخابات فاز رامي الصالح بـ٢٠٩ أصوات وخالد العبود بـ١٦٣ صوتاً، على حين حصل الشنور على ٣٦ صوتاً، وكانت هناك ثلاث أوراق بيضاء وورقتان باطلتان وذلك من أصل ٢٢١ صوتاً.

العملية ذاتها جرت عندما طالبت عباس الترشح لمنصبي المراقبين، حيث ترشح النائب سناء أبو زيد وعاطف الزيبق ووليد درويش، وفاز بالمنصبين سناء أبو زيد وعاطف الزيبق بواقع ١٨٨ صوتاً و١٧٧ صوتا على التوالي، بينما حصل درويش على ٣٤ صوتا وكانت هناك ورقة بيضاء وورقتان باطلتان وذلك من أصل ٢١٤ ورقة.

وخلال الجلسة أكدت عباس في كلمة لها بعد إعادة انتخابها رئيسة للمجلس أن نتائج الانتخابات تضع المجلس أمام اختبار المسؤولية وامتحان الكفاءة والقدرة على تحويل الكلام إلى فعل والارتقاء بالدور وتكثيف العمل على مدار الساعة لاستكشاف مكامن الخلل وتقديم الرؤى والحلول وطرح المبادرات التي تساعد البلد على النهوض من جديد وتحقيق طموحات المواطنين بغد أفضل يحمل الأمن والأمان وتعهدت عباس أنها ستواصل العمل مع أعضاء المجلس كفريق واحد يمارس الديمقراطية بأبهى صورها.

وأشارت رئيسة المجلس إلى أن سورية باتت تحقق الانتصار تلو الانتصار بعد صمود الشعب السوري منذ بداية الحرب الإرهابية عليها وعلى الرغم من التدخل المباشر لرعاة الإرهاب مضيفة «ها نحن اليوم أكثر صلابة وتصميماً على مواصلة العمل معكم ومع كل الشرفاء في الوطن لتحقيق النصر مع جيشنا الباسل وقيادتنا الحكيمة وإعادة بناء سورية الوطن على مختلف المستويات».

وأكدت عباس أن ثقة أعضاء المجلس بها تحملها مسؤوليات مضاعفة لبذل أقصى الجهود لتطوير العمل في المجلس ومتابعة مناقشة النظام الداخلي لعمل المجلس «الذي نريده نظاماً داخلياً يعزز قدرة السلطة التشريعية وفق مقتضيات الدستور ويطور أداءها».

من الجدير ذكره أنه في النظام الداخلي للمجلس يتألف مكتب المجلس من رئيس المجلس ونائبه وأمينين للسر ومراقبين حيث تنص الفقرة /أ/ من المادة السادسة في النظام الداخلي للمجلس على أن ينتخب المجلس مكتبه في أول اجتماع يعقده لمدة سنة ويعاد انتخاب المكتب في أول جلسة يعقدها المجلس بعد انتهاء مدة المكتب السابق. ويستمر مكتب المجلس في ممارسة صلاحياته إلى أن يتم انتخاب المكتب الجديد. ويتولى أمينا السر تحت إشراف الرئيس ومعاونة المراقبين جمع الأصوات وفرزها. إضافة لذلك تتم الانتخابات بالاقتراع السري على أوراق خاصة ممهورة بخاتم المجلس ويعلن الرئيس نتائج الانتخاب ولا يجوز لمن ترشح لأي منصب في مكتب المجلس ولم ينتخب، الترشح لمنصب آخر في جلسة الانتخاب. كما لا يجوز أن يجمع أعضاء الحكومة بين مناصبهم وعضوية مكتب المجلس.

وتنص المادة ٧ من النظام الداخلي على أن ينتخب أولاً رئيس المجلس ثم نائب الرئيس كل منهما بورقة خاصة ثم ينتخب أمينا السر بورقة واحدة ثم المراقبان بورقة واحدة أيضاً وكون انتخاب الرئيس ونائبه بأكثرية مجموع أعضاء المجلس المطلقة فإذا لم تحصل يعاد الانتخاب فوراً ويكتفى عندئذ بالأكثرية النسبية وأنه فور انتخاب رئيس المجلس توقف الجلسة ثم تستأنف برئاسته.

مسؤول في المالية لـ«الوطن»: إعداد الموازنة سيبدأ في ١٢ تموز لينتهي في ٢٥ آب

رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب: نؤكد أهمية رفع الأجور والرواتب في موازنة ٢٠١٨

الوطن

كشف مصدر مسؤول في وزارة المالية أن إعداد موازنة ٢٠١٨ سيبدأ في ١٢ من شهر تموز القادم على ينتهي إنجازها بين ٢٠-٢٥ من شهر آب القادم حيث تمت مراسلة الجهات العامة لتأمين البيانات الخاصة بكل منها واللازمة لبناء موازنة العام القادم، كما بين المصدر أنه لم يتم حتى الآن تحديد سعر الصرف الذي سيتم اعتماده في بناء موازنة ٢٠١٨ حيث يتم تقدير السعر من قبل حاكم مصرف سورية المركزي ثم يناقش لدى مجلس النقد والتسليف ويعرض بعد ذلك على اللجنة الاقتصادية والوزراء المختصين.

وأوضح المصدر أنه لا جديد حول مسألة الإنفاق من خارج الموازنة للعديد من الهيئات والمنظمات الشعبية وغيرها من القطاعات الحكومية وغير الحكومية مثل القطاع البلدي الذي يمثل قطاعاً حكومياً لكن له نظامه وقانونه المالي الخاص به وكذلك بعض الاتحادات، مبيناً أن قوانين إحداث العديد من الجهات يحول دون الوصول لوحدة الموازنة أو شموليتها، وأن أي تعديل في هذا المجال يحتاج لتغيير وتعديلات واسعة للقوانين والتشريعات الناظمة لعمل هذه الجهات سواء المصنف منها ضمن القطاع الإداري أم القطاع الاقتصادي حيث منها ما يدخل بكامل نفقاته وواردته على حين البعض الآخر يتم التعامل معه وفق مبدأ الصرافة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب حسين حسون أن بقاء بعض الجهات خارج الموازنة لجهة الإنفاق يرتبط بطبيعة عمل وتمويل هذه الجهات، حيث العديد من هذه الجهات يعتمد على تمويل ذاتي ولها مشروعاتها واستثماراتها الخاصة التي تمولها وتحقق لها عائداتها التي تحتاجها.

كما أكد حسون أنه سيتم التأكيد خلال إقرار موازنة العام القادم أهمية زيادة الاهتمام بجرحى الجيش إضافة إلى زيادة الرواتب والأجور للمدنيين والعسكريين ولمن يؤدون خدمة الاحتياط وضبط الأسعار في الأسواق والحد من تآكل دخل المواطن والحد من معدلات التضخم، مبيناً أن الموازنة حالياً ستناقش لدى هيئة التخطيط ووزارة المالية ومن ثم لدى مجلس التخطيط الأعلى ثم تعرض مع بداية شهر تشرين الثاني القادم على مجلس الشعب، وأنه تم رفع توصيات حول الموازنة على مستوى كل وزارة وتوصيات على مستوى رئاسة مجلس الوزراء.

وكانت الأزمة انعكست على الموازنة العامة للدولة ما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام لتعزيز مقومات الصمود الوطني نظراً لانخفاض مصادر التمويل الداخلية والخارجية وتراجع معدلات التحصيل الضريبي، فبلغت نسبة الزيادة في عجز الموازنة ٢٤٤٪ منذ العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٦.

وكان أوضح وزير المالية مأمون حمدان خلال مرحلة إعداد الموازنة الجارية أن المشكلة ليست بطريقة الإعداد ولاسيما أن هناك قوانين وإجراءات تحكم إعداد الموازنة.

وكان من أهم الملاحظات التي ترافقت مع إعداد الموازنة الجارية هو ضرورة أن تلحظ الموازنة أهمية النهوض بالواقع المعيشي وتلبية احتياجات المواطنين وتقديم الخدمات لهم بالشكل الأمثل والابتعاد عن فرض أي ضرائب جديدة ترهق كاهلهم والبحث عن حلول مجدية لتأمين إيرادات جديدة للخزينة العامة للدولة والعمل على تطوير الأداء الحكومي ومكافحة الفساد والترهل الإداري، وانتهاج سياسة إيصال الدعم إلى كل المواطنين والابتعاد عن مصطلح عقلنة الدعم ومكافحة التهرب الضريبي وتبيان ما إذا كان العجز بالموازنة سيؤدي إلى مزيد من التضخم وتدهور سعر صرف الليرة، فهل ستأخذ وزارة المالية في إعدادها موازنة ٢٠١٨ هذه الملاحظات.

---

١٥٣ تاجراً يخالف يومياً في رمضان الأولى في المخالفات دمشق والسويداء الأقل

علي محمود سليمان

بيّن معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب أن عدد الضبوط التموينية التي تم تنظيمها خلال الأسبوع الأول من شهر رمضان المبارك ١٠٧١ ضبطاً تموينياً، أي بمعدل وسطي ١٥٣ مخالفة يومياً، إذ تم سحب ٣٨١ عينة خلال جولات الرقابة التموينية على الأسواق في المحافظات، ومن خلال عمليات الضبط تم إغلاق ٥٥ فعالية تجارية مخالفة بالمواصفات والأسعار وسواها من المخالفات، فيما تمت إحالة ٣ أشخاص مخالفين إلى القضاء المختص أصولاً، حيث توزعت جولات الرقابة التموينية على محافظات دمشق وريف دمشق وحلب وطرطوس وحماة وحمص واللاذقية والسويداء ودرعا.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب استمرار الجولات التموينية على الأسواق وكان آخرها جولة في أسواق قطنا وعرطوز وجديدة عرطوز في محافظة ريف دمشق، وذلك للوقوف على واقع الأسواق والأسعار وضبط المخالفات، حيث تم خلال الجولة تعيير مضخات المحروقات في محطات الوقود، إضافة إلى جولة على الفرن الآلي والأفران الخاصة ومراقبة جودة الرغيف.

مضيفاً: إن الأسعار بشكل عام تعتبر مستقرة مع وجود وفرة في مختلف أنواع الخضر والفواكه وفي المواد الغذائية الضرورية والأساسية، مشيراً إلى أن الضبوط التي تم تنظيمها في أغلبها تتعلق بزيادة الأسعار وعدم الإعلان عن السعر في عدد من المحلات التي تبيع المواد الغذائية.

وفي تفاصيل الضبوط التموينية في المحافظات خلال الأسبوع الأول من شهر رمضان المبارك فقد تم تنظيم ٢٣٧ ضبطاً تموينياً في محافظة دمشق وبلغ عدد ضبوط العينات ١٢٢ ضبط عينة، وفي محافظة ريف دمشق تم تنظيم ١٧٢ ضبطاً تموينياً وبلغ عدد ضبوط العينات ٤٦ ضبط عينة وبلغ عدد الإغلاقات المنفذة ١٥ بحق الفعاليات التجارية وإحالة شخصين موجوداً على القضاء المختص.

فيما تم تنظيم ١٥٥ ضبطاً تموينياً في حافظة حلب، وإغلاق فعالية تجارية واحدة وتمت إحالة شخص واحد إلى القضاء المختص أصولاً، وفي طرطوس تم تنظيم ١٧٨ ضبطاً تموينياً وبلغ عدد ضبوط العينات ٤٦ ضبط عينة، على حين تم تنظيم ٩٣ ضبطاً تموينياً في محافظة حماة وبلغ عدد ضبوط العينات ٨٠ ضبط عينة وبلغ عدد الإغلاقات المنفذة ٥ إغلاقات بحق الفعاليات التجارية.

بينما في محافظة حمص تم تنظيم ٩٤ ضبطاً تموينياً وبلغ عدد ضبوط العينات ٢٣ ضبط عينة وبلغ عدد الإغلاقات المنفذة ٢٤ إغلاقاً بحق الفعاليات التجارية، أما في محافظة اللاذقية فقد تم تنظيم ٨٣ ضبطاً وبلغ عدد ضبوط العينات ٤٣ ضبط عينة وبلغ عدد الإغلاقات المنفذة ١٠ بحق الفعاليات التجارية المخالفة، فيما تم تنظيم ١٩ ضبطاً تموينياً في السويداء وعدد ضبوط العينات ١٩ عينة، وفي درعا تم تنظيم ٤٠ ضبطاً تموينياً بمخالفات متنوعة وسحب ٢ ضبط عينات.

وكانت الأسواق قد شهدت انخفاضاً ملموساً في أسعار الخضر وخاصة في أسعار البندورة والبطاطا والخيار والفاصولياء والكوسا، حيث تراوح سعر مبيع البندورة بين ١٢٥-١٦٥ ليرة سورية للكغ للمستهلك، والبطاطا بين ١٥٠-١٨٠ ليرة سورية للكغ والخيار البلدي بين ٢٢٠-٢٤٠ ليرة سورية للكغ والكوسا بين ٢٠٠-٢٢٥ ليرة سورية للكغ والباذنجان بين ٢٢٥-٢٥٠ ليرة سورية للكغ.

اللجنة الاقتصادية ترفض مقترح إعفاء المستوردين من نسبة الـ ١٥ بالمئة.. والتجار: تخلق طبقة من الفاسدين

صالح حميدي

كشف مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» عن رفض اللجنة الاقتصادية مؤخراً لمقترحات المستوردين المقدمة عن طريق غرفة تجارة دمشق والخاص بإيقاف العمل بقرار توريد نسبة ١٥ بالمئة من مستوردات القطاع الخاص إلى مؤسسات الدولة إلزامياً، موضحاً أن الوزارة كانت رفعت كتاب غرفة تجارة دمشق بهذا الخصوص إلى اللجنة الاقتصادية وكان هذا جوابها عن المقترحات المقدمة.

وبيّن أن وزارة التجارة الداخلية ممثلة بالسورية للتجارة أصدرت تعليمات مؤخراً تخفف من حدة هذا القرار تقضي بتوجيه السورية للتجارة بالشراء أو الاعتذار عن شراء نسبة الـ١٥ بالمئة من موردي القطاع الخاص وذلك بحسب السعر المعروض من المستوردين وبذلك تكون الوزارة أعطت مرونة لتطبيق مضمون هذا القرار وخففت من الزاميته حيث لا تقوم السورية للتجارة بالشراء في حال لم تناسبها الأسعار المعروضة ويصبح المستورد في حل من توريد هذه النسبة لمؤسسات الدولة ويستطيع تخليص بضائعه جمركياً من دون عوائق، ومن جهة أخرى تلتزم السورية للتجارة بدفع قيم هذه البضائع وخلال أسبوع في حال وجدت السعر مناسباً وأنجزت عملية الشراء وتوريد هذه النسبة إلى صالاتها.

وكانت غرفة تجارة دمشق عرضت مقترحات موردي المواد المشمولة بقرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٠١٦/٦٣٠ وقرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ٢٠٧٨ الخاص بتسليم مؤسسات الدولة نسبة ١٥ بالمئة من بضائعهم.

وأبرز هذه المقترحات (حصلت «الوطن» على نسخة منها) إيقاف العمل بتوريد نسبة ١٥ بالمئة إلى مؤسسات الدولة إلزامياً واستبدالها بتنظيم عقود بالتراضي بين مؤسسات الدولة والموردين كما كان متبعاً سابقاً وللمواد الاستهلاكية كافة واعتماد التحاليل المعمول بها في موانئ التخليص بشكل كامل على اعتبار أن التحاليل المتبعة في تلك الموانئ هي من أفضل التحاليل ولا تسمح بالتلاعب بها وفي حال رغبت مؤسسات الدولة في التحليل مرة ثانية يكون على نفقتهم وأمل الموردون من مؤسسات الدولة استلام المواد خلال ٢٤ ساعة من مستودعات المورد عند صدور الصك التسعيري من وزارة التجارة الداخلية وإصدار شيكات الدفع أيضاً خلال المدة نفسها.

وسوغ الموردون طلباتهم ومقترحاتهم هذه بهدف تسهيل عمل الموردين وضمان توافر المواد الضرورية في الأسواق بالأسعار المناسبة.

وكانت شكوى موردي المواد المشمولين بتسليم مؤسسات الدولة هذه النسبة تضمنت مجموعة من المشكلات والصعوبات أبرزها أن مؤسسات الدولة تكلف المستوردين بدفع رسوم تحليل عديدة، إضافة إلى التحاليل المعمولة أصلاً في موانئ التخليص مع العلم أن هذه الرسوم يجب أن تدفع من قبلهم لأن البضائع مبيعة بسعر التكلفة وأن بعض مؤسسات الدولة ليس لديها سيولة نقدية وتتلكأ في دفع قيمة هذه البضائع، ضاربين مثالاً مؤسسة الدواجن وتستغرق أكثر من ثلاثة أشهر في دفع قيمة البضائع للموردين وأن استجرار البضائع من مستودعات الموردين تأخذ وقتاً كبيراً أكثر من شهر من مؤسسات الدولة وخاصة لمواد الأعلاف بادعائهم عدم وجود سيارات نقل علماً أنهم يرفضون البدء بدفع قيمة البضائع حتى استجرارهم كامل الكمية.

وتضمنت شكواهم كذلك أن المستورد يدفع ضريبة دخل على نسبة الـ١٥ بالمئة من المواد المسلمة للمؤسسات والمفروض أنها بسعر التكلفة ولا يسترجعها إلا بعد سنتين أو ثلاث عدا عن أن المصارف العاملة في سورية تمول القطع باليورو أو بالدرهم الإماراتي وعمولتها لهذا التحويل بين القطع باهظة وكلها تقع على عاتق المورد ولا تحتسب من تكاليف التسعير في وزارة التجارة الداخلية.

الموردون ألمحوا في شكواهم إلى أن مثل هذه القرارات خلقت طبقة من الفاسدين وتجار الأزمة مستثمرين المناخ الحالي الملائم لاستجرار البضائع من المؤسسات وبسعر قليل ومن ثم إعادة طرحها في الأسواق وتحقيق ربح فاحش وأن مؤسسات الحكومة تفرض العديد من الرسوم والطوابع وعمل شعبي وضريبة دخل وغيرها رغم صدور توصية إلى وزارة المالية بالإعفاء من هذه الرسوم إلا أن هذه المؤسسات تستمر بفرضها بادعاء عدم علمها وعدم تبلغها بإعفاء كهذا.